فانه حينئذ يتيمم مسح مقيم اما اذا مسح يوم وليلة فانه كمسافر في السفر فانه يستأنف المسح وقوله فان مسح
على المراد انه مسح كلا الخفين ثم سافر ومسح في الحال وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا مسح احدى رجليه
في الحضر ثم سافر فمسح الاخرى في السفر هل يمسح مسح مقيم ام مسح مسافر والذي جزم به الرافعي انه يمسح
مسح مسافر قال لان الاعتبار بتمام المسح وقد وقع في السفر وقال النووي الصحيح المختار انه يمسح مسح
مقيم للمشقة بالعبادة في الحضر والله اعلم **فرع** لو شك المسافر هل ابتدأ المسح في الحضر او في السفر
اخذ بالحضر ويقتصر على يوم وليلة كما لو شك الماسح في السفر او في الحضر في انقضاء المدة فانه
يجب الاخذ بانقضائها والله اعلم **فرع** قال المسح ما يطلق عليه اسم المسح من غير تحديد الغسل في
الرجل من اعلا الخف فلا يجوز الاقتصار على اسفله ولا على عقب الخف ولا على حرفه ويجزئ المسح
بخرقة وخشبة ونحوهما ولو قطع الماء على الخف اجزاه كما في مسح الرأس والسنة ان يمسح اعلاه واسفله
ولو كان عند المسح على اسفل خفه نجاسة لم يجز المسح عليه والله اعلم **قال** ويبطل المسح ثلاثة
اشياء خلعهما او انقضاء المدة وما يوجب الغسل لجنابة المسح غايته فاذا وجد احدها بطل المسح
سواء اذا خلع خفيه او احدهما او الخلع الخف بنفسه او خرج الخف عن صلاحية المسح عليه
لتخرقه او صفقه او غيره لان ما نع المسح والحالة هذه اذا كان على طهارة المسح لانه يوجد
ذلك وجب الاصل وهو الغسل وهل يلزمه استيناف الوضوء ام غسل الرجلين فقط قولان الراجح
غسل القدمين فقط وسواء انقضاء مدة المسح فاذا مسح يوم وليلة للمقيم او ثلاثة ايام للمسافر بطل
مسحه واستأنف لما روى حديثا كما في الاذكار الحديث ابي بكرة وصفوان رضي الله عنهما وفيها
ان يلزم الماسح غسل لحديث صفوان امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام من جنابة
ولو تخست رجله في الخف ولم يمكن غسلها فيه وجب النزع لغسلها فان امكن غسلها في الخف
فغسلها فيه لا يبطل المسح **فرع** اذا كان الشخص سليم الرجلين ولبس خفا في احداهما لا يصح مسحه
فلو لم يكن له الا رجل جاز المسح على خفها ولو كانت احدى رجليه مقطوعة بحيث لا يجب غسلها
فليس للخف في الصحيحة تقطع الرافعي بانه يصح المسح عليها وتقطع العراقيين بالمنع والله اعلم
قال فصل وشرائط التيمم خمسة اشياء وجود العذر بسفر او مرض التيمم اللغة هو القصد
يقال يممك فلان بالخير اذا قصدك وفي الشرع عبارة عن ايصال التراب الى الوجه واليدين
بشرائط مخصوصة وكالاصل في جوازه الكتاب والسنة وسنورد الادلة في مواضعها ثم ضابط
شرائط التيمم الحصر عن استعمال الماء اما لتعذره او عسره كخوف ضرر ظاهر في النفس او بعض
اعضاء التيمم الحصر عن استعمال الماء اما لتعذره او عسره كخوف ضرر ظاهر في النفس او بعض
والمرض والاصل فيه ذلك قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا
قال ابن عباس رضي الله عنهما المعنى وان كنتم مرضى فتيمموا وان كنتم على سفر ولم تجدوا

الماء فتيمموا ثم الذي خص المسافر له اربعة احوال احداها ان يتيقن عدم الماء حوله بان يكون في بعض
رمال البوادي فهذا يتيمم ولا يحتاج الى طلب على الراجح لان الطلب والحالة هذه عبث الحالة الثانية
ان يجوز ان الماء حوله بحيث لو طلبه لوجده فهذا يجب عليه الطلب بالاتفاق لان التيمم طهارة ضرورة مع امكان
الطهارة بالماء الحالة الثالثة ان تتيقن وجود الماء حواليه وهذا له ثلاث مراتب الاولى ان يكون
الماء على مسافة يقتضر اليها القاصرون للخطب والخشيش والرعي يجب السعي الى الماء ولا يجوز التيمم
قال عمران بن حبيب لعله يقرب من نصف فرسخ وهذه المسافة تفوت للمسافة عند الترهم المرتبة الثانية
ان يكون بعيدا بحيث لو سعى اليه لخرج الوقت وهذا ايضا يجب عليه المذهب لانه قادر على الماء في الحال
ولو وجب انتظار الماء حتى خروج الوقت لما ساغ التيمم اصلا لفلان ما لو كان الماء معه وخاف فوت
الوقت لو توضأ فانه لا يجوز له التيمم على المذهب لانه لا يعد عادما في الحال ثم هذه المسافة
تختلف بوقت الصلاة الحاضرة بحالها حتى لو وصل اليه المتوانية في اخر الوقت وجب قصد الماء
والوضوء وان فات الوقت والاعتبار بوقت الطلب لا بنظر الى اول الوقت على الراجح عند الرافعي
الاول وهو الاعتبار بكل وقت تلك النوبة في روح النووي الثاني وهو الاعتبار بوقت
الطلب المرتبة الثالثة ان يكون الماء بين المرتبتين بان يزيد على مسافة على تقدير اليه الاولين
ويقصر عن خروج الوقت وفي ذلك خلاف مفرع والمذهب جواز التيمم لانه فاقد للماء في الحال
وفي السعي زيادة مشقة الحالة الرابعة ان يكون الماء حاضرا لكن منع عليه رحمة المسافرين
بان يكون في بير لا يمكن الوصول اليه الا بآلة وليس معه الا آلة واحدة او لان موقوفة
لا يستقي الا بها وحدها وفي ذلك خلاف والراجح انه يتيمم للحجز الحسي كالعادة عليه
على المذهب والله اعلم واما المرض فهو على ثلاثة اقسام الاول ان يخاف من استعمال الماء تلف
الروح او فوت عضو او فوت منفعة العضو وليس بذلك بان كان به جرح عميق يخاف
الالتهاب فخاف من استعمال الماء ان يصير مرضا مخوفا فيباح له التيمم والحالة هذه على المذهب
القسم الثاني ان يخاف زيادة العلة وهو كثرة الالم وان لم تزد المدة او خاف بطوء البرء وهو
طول مدة المرض وان لم يزد الالم او خاف شدة الصنا وهو المرض المدنف الذي يحمله صاحبه
او خاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وعنقه وما يدانيهما من اعضاء النهضة
هو المذهب في جميع هذه الصور خلاف والراجح جواز التيمم وعلة الشين انما حرس انه
شبيه بالخلقة ويدوم ضرره فاشبه تلف العضو القسم الثالث ان خاف شيئا يسيرا كان
يحدث رمدا او وجعا قليلا او خاف شينا قبيحا على عضو لا على عضو الظاهرة او يعود به
مرض لا يخاف من استعمال الماء معه خوفا في العاقبة وان تألم في الحال كجراحة او برد او حر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)